

## مدى ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية العادية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

### Level of correlation of operating budget appropriations to ordinary taxation revenues: Case study of Algeria during the period 2000-2022

موسى وداعي\*1

1 المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، m\_oudai@esc-alger.dz

تاريخ القبول : 2022 / 12 / 30

تاريخ الاستلام: 2022 / 08 / 21

#### ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى ارتباط نمو إعمادات ميزانية التسيير بحجم إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022. بعد عرض الدراسة وحساب نسب تغطية الجباية العادية لميزانية التسيير و الإستعانة ببيان سحابة النقاط ومعاملات الإرتباط بين مختلف المتغيرات بما فيها الجباية البترولية لاحظنا وجود ارتباط متزايد وقوي، خلال الفترة 2000 – 2022، بين إعمادات ميزانية التسيير من جهة، مع إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية من جهة أخرى. غير أن سحابة النقاط بينت، للفترة 2014-2022، وجود ارتباط ضعيف بين ميزانية التسيير و الجباية العادية ولكن قوي بين ميزانية التسيير و الجباية البترولية وهو ما أكدت معاملات الإرتباط.

الكلمات المفتاحية : ارتباط ؛ إيرادات ؛ إعمادات ؛ ميزانية التسيير ؛ جباية عادية ؛ جباية بترولية.

تصنيف Jel : H72 : H71 : H61 : E 62

#### Abstract :

This research aims to show the correlation between the operating budget appropriations and the revenue from ordinary taxation in Algeria during the period 2000-2022. After the study and calculating the coverage ratios and by using the graph of the scatter plot and the correlation coefficients between the different variables, including oil taxation, we have observed a growing and strong correlation, during the period 2000-2022, between the operating budget on the one hand, with ordinary and oil taxation on the other. However, the scatter plot showed, for the period 2014-2022, a weak correlation between the operating budget and ordinary taxation, but strong between the operating budget and oil taxation, which was confirmed by the coefficients of correlation.

**Keywords** : Correlation ; Revenues ; Appropriations ; Operating budget ; Ordinary taxation ; Oil taxation.

**Jel classification code** : E 62 : H61 : H71 : H72.

**1- مقدمة :**

يعتبر قانون المالية السنوي، الأولي أو التكميلي الإطار القانوني للميزانية العامة للدولة وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتي تسمح بتقدير الإيرادات والنفقات لمختلف الإدارات والهيئات العمومية لمدة سنة. تتأتى إيرادات الميزانية العامة للدولة من الجباية العادية ومن الجباية غير العادية خاصة البترولية منها، بينما تنقسم نفقاتها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز. من بين مبادئ الميزانية نجد مبدأ الترخيص، مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ التخصص و مبدأ الشمولية. حيث يعني هذا المبدأ الأخير الشمولية المالية أي أن الإيرادات والنفقات يتم تجميعها معاً في كتلة واحدة غير مرتبطة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر نفقات الميزانية بقيمتها الإجمالية ويمنع تخصيص إيراد معين إلى نفقة معينة.

**1-1 أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان ضرورة تمويل النفقات الدائمة بإيرادات دائمة أو بالأحرى تمويل نفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية بدل الجباية البترولية وذلك من أجل تحقيق تنمية المستدامة وتفادي أي اختلال في تمويل الميزانية العامة للدولة والذي يمكن قد أن يؤدي إلى عجز في الميزانية ويمكن أيضاً، في حالة عدم التحكم في تسيير الميزانية العامة للدولة، إلى تحويل ديون الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية.

**1-2 الدراسات السابقة**

فيما يخص الدراسات السابقة والتي لها علاقة بهذا الموضوع يمكن ذكر مقال :  
قمبور محمد أمين ، حراق مصباح (2021)، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 1992-2018 ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر. حيث توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة.

**1-3 الإشكالية**

وبغية الإلمام بالموضوع والتعرف عليه، سنحاول الإجابة في هذه الورقة على الإشكالية التالية :هل  
إعتمادات ميزانية التسيير في الجزائر ترتبط فقط بإيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000 -  
2022 ؟

**1-4 فرضية الدراسة**

بناءً على هذه الإشكالية ، يمكن اقتراح الفرضية الآتية : في البلدان ذات الإقتصاد الريعي كالجزائر، ترتبط إعتمادات ميزانية التسيير زيادة على إيرادات الجباية العادية بإيرادات الجباية البترولية.

**1-5 المنهج المتبع**

نظراً لطبيعة البحث وغبية الإحاطة بجوانبه المختلفة ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤل المطروح واختبار صحة الفرضية سنعمد على المنهج العلمي الوصفي التحليلي بالنسبة لعرض الجباية العادية والجباية البترولية وميزانية التسيير والمنهج القياسي بالنسبة لدراسة درجة الارتباط بين مختلف المتغيرات.

**1-6 خطة الدراسة**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم هذا العمل الى ثلاث محاور:  
عرض تحليلي للجباية العادية و الجباية البترولية في الجزائر، عرض تحليلي لميزانية التسيير ثم دراسة معاملات ارتباط إعتمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية.

## 2- عرض تحليلي للجباية العادية و الجباية البترولية في الجزائر

يعرض هذا العنصر مكونات الجباية، نسب تطور إيرادات الجباية العادية و الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2022 وتحصيل الإيرادات الجبائية.

### 2-1- مكونات الجباية

تم تصنيف الموارد العامة للدولة، حسب القانون 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، كالآتي :

- إيرادات ذات طابع جبائي و عائدات الغرامات.
- إيرادات املاك الدولة.
- الخدمات المقدمة و الإتاوات.
- أموال المساعدات و الهبة.
- تعويض الرأسمال للقروض و السلف و فوائدها.
- الايرادات الأخرى للميزانية.
- عائدات المساهمات المالية للدولة.

تنقسم إيرادات ميزانية الدولة الى إيرادات متأتية من موارد عادية وإيرادات تأتي من الجباية البترولية. تشمل الموارد العادية ؛ إيرادات جبائية، إيرادات عادية وإيرادات أخرى. فيما يخص الإيرادات الجبائية، تنقسم إلى مايلي :

● **الضرائب المباشرة :** تم تأطيرها في أحكام قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، حيث يشمل مختلف الضرائب و الرسوم التي تستهدف على الخصوص مداخيل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية(بوزيدة، 2007، ص 5). ومن بين أهم الضرائب و الرسوم نجد :

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ؛
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛
- الرسم على التكوين المهني و الرسم على التمهين ؛
- الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
- الرسم على نشاط المهن غير التجارية ؛
- الرسم العقاري على الممتلكات المبنية و غير المبنية ؛
- رسم التطهير (TA) ؛
- الرسم على الإقامة ؛
- الضريبة على الثروة (ISF) ؛
- الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU).

● **حقوق التسجيل و الطابع :** تم تأطيرها في أحكام قانوني التسجيل و الطابع، حيث تضم مختلف الحقوق المرتبطة على الخصوص بتسجيل العقود و تداول الأوراق الخاضعة للطابع. ومن بين أهم حقوق التسجيل نجد مايلي:

- رسوم التسجيل المطبقة على نقل الملكية الخاصة بالمنقولات أو العقارات ؛
- رسوم تسجيل عقود تكوين الشركات أو تمديدها أو دمجها ؛

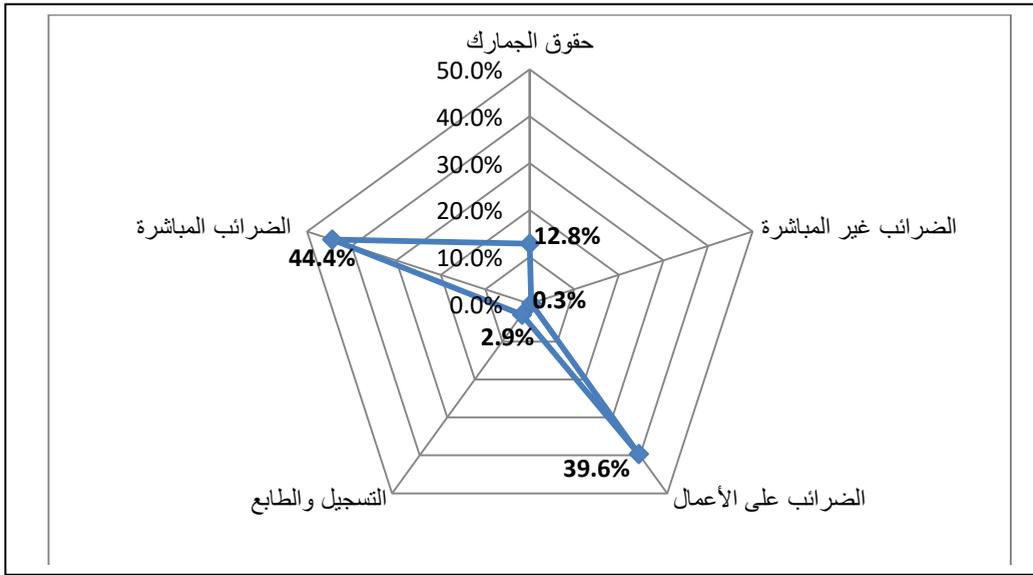
- رسوم تسجيل عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار؛
  - رسوم نقل الملكية عن طريق الوفاة؛
  - رسوم التسجيل القضائي؛
  - أما فيما يخص حقوق الطابع، نجد مايلي أهمها:
  - الطابع الحجمي؛
  - طابع الأوراق القابلة للتداول وغير القابلة للتداول؛
  - طابع المخالصات، عقود النقل؛
  - طابع جوازات السفر، الوثائق القنصلية، بطاقات التعريف والإقامة؛
  - طابع رخصة الصيد؛
  - الرسوم المتعلقة بقيادة السيارات و بالإجراءات الادارية؛
  - الرسم المترتب على معاملات بيع السيارات و الآلات المتحركة؛
  - الرسم السنوي لامتلاك سفن النزهة؛
  - رسم الطابع المتدرج على شهادات تأمين السيارات؛
  - الطابع المطبق على السجل التجاري؛
  - القسيمة على السيارات.
- **الضرائب المختلفة على الأعمال:** تم تأطيرها في أحكام قانون الرسوم على رقم الأعمال، حيث يضم مختلف الرسوم المرتبطة بعمليات البيع والأعمال والخدمات المنجزة في الجزائر أو عند الإستيراد (ششوي، عبان، 2020، ص 95). ومن بين أهم الرسوم نجد:
    - الرسم على القيمة المضافة (TVA) / الداخلي؛
    - الرسم على القيمة المضافة (TVA) / عند الإستيراد؛
    - الرسم الداخلي على الإستهلاك (TIC)؛
    - الرسم على المنتجات البترولية (TPP).
- **الضرائب غير المباشرة:** تم تأطيرها في أحكام قانون الضرائب غير المباشرة، حيث يشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تستهدف على الخصوص مداخل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية. ومن بين أهم الضرائب والرسوم نجد:
    - رسم المرور على المشروبات و المشروبات الروحية؛
    - رسم السكر و الغلوكوز المستعملان في صناعة المشهيات التي أساسها الخمر و المنتجات المماثلة؛
    - رسوم زراعة أو صناعة التبغ؛
    - رسوم الضمان و التعبير على مصنوعات الذهب و الفضة و البلاتين؛
    - الرسم الصحي على اللحوم؛
    - رسم استعمال آلات الاستقبال الإذاعي و التلفزيوني.
- **الحقوق الجمركية:** تم تأطيرها في أحكام قانون الجمارك، حيث يشمل مختلف الحقوق التي تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة (قمبور، حراق، 2021، ص 23) من أجل حماية

وتشجيع المنتجات المحلية على منافسة الأسواق العالمية. كما تشمل الحقوق أو التعريفية الجمركية على مايلي :

- المدونة الملحقة بالاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع ؛
- البنود الفرعية الوطنية ؛
- وحدات وكميات التقييس ؛
- نسب الحقوق الجمركية المتعلقة بالتعريفية العامة.

تظهر الإيرادات المتعلقة بميزانية الدولة في الجدول (أ) الملحق كل سنة لقانون المالية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص الجباية العادية المحصلة في سنة 2019 وزعت كما هو مبين في الشكل الآتي :

**الشكل رقم 1 : مكونات إنجازات الجباية العادية لميزانية الدولة لسنة 2019**



**المصدر:** من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 4.

التحليل البياني يوضح أن، خلال سنة 2019، وزن الضرائب المباشرة 44.4% ( 1 266 مليار دج) متبوعة بالضرائب على الأعمال 39.6% ( 1 229 مليار دج) كان أكبر من مختلف مكونات الجباية العادية. في نفس السياق، يوضح الجدول الملحق رقم 4 بنية إنجازات الإيرادات العامة لميزانية الدولة لسنة 2019 حيث نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية تمثل 43.2% ( 2 849 مليار دج) من مجموع الإيرادات ( 6 594 مليار دج). للعلم، الرسم على القيمة المضافة و الضريبة على الدخل الإجمالي للرواتب مقارنة بالضرائب والرسم الأخرى يمثلان أكبر نسبة وهما على التوالي 30.0% ( 855 مليار دج) و 27.2% ( 774 مليار دج) من مجموع إيرادات الجباية العادية.

أما فيما يخص الإيرادات العادية الأخرى، فهي تتكون من حواصل ومداخيل أملاك الدولة، الحواصل المختلفة للميزانية، إيرادات النظامية وكذا إيرادات أخرى :

- **حواصل ومداخل أملك الدولة :** تم تأطيرها في عدة قوانين، فعلى سبيل المثال القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري و القانون رقم 90-30 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، المتعلق بقانون الأملاك الوطنية. حيث تشمل مختلف العائدات المتأتية من الأملاك العمومية والخاصة للدولة (مسي، جبار، 2019، ص 1035)، ومن بين أهم الأتاوى الناجمة عن استغلال هذه الأملاك نجد :
  - رسم الإشهار العقاري؛
  - أتاوى استغلال الموانئ والمطارات ؛
  - عائدات الأملاك الغابية ؛
  - أتاوى استغلال الأملاك المائية العمومية ؛
  - حقوق مرور قنوات الغاز والمحروقات ونقل وتوزيع الكهرباء ؛
  - إيجار العقارات المبنية وغير المبنية ؛
  - عائدات التنازل عن العقارات وبيع المنقولات ؛
  - أتاوى منح الامتياز في إطار الإستثمار الصناعي والسياحي والفلاحي ؛
  - تعويضات تخصيص العقارات التابعة للدولة.
- **الحواصل المختلفة للميزانية :** تم تأطيرها في عدة نصوص، ، حيث تشمل المداخل المرتبطة بمختلف العمليات الميزانية، كعدم رفع اليد على كفالة حسن التنفيذ، الهبات والوصايا، رسم التوطين البنكي ومداخل العقوبات الإدارية.
- **إيرادات نظامية و إيرادات أخرى :** هي عبارة عن إيرادات غير جبانية، تأتي على العموم من مداخل صناديق الخزينة العمومية المودعة مقابل مكافآت في بنك الجزائر، مداخل المساهمات المالية للدولة، مداخل القسائم الجارية من إصدار السندات الشبيهة للخزينة (OAT) و سندات الخزينة بنسب ثابتة وفائدة سنوية (BTAN).
 

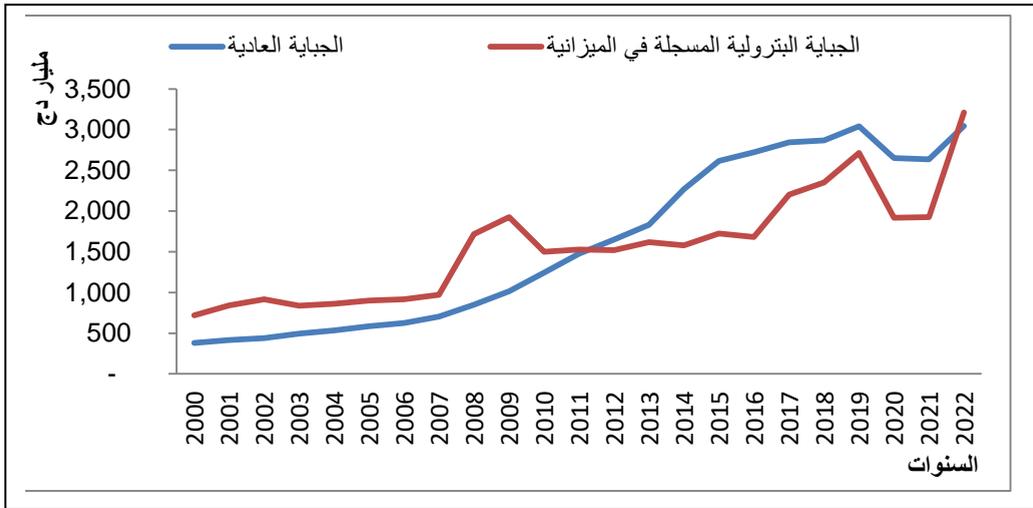
فعل سبيل المثال، سنة 2019، بلغت الإيرادات العادية الأخرى 272 مليار دينار بين حواصل ومداخل أملك الدولة، الحواصل المختلفة للميزانية، إيرادات النظامية أي ما يقارب 18,60 % من مجموعة الإيرادات العامة المحصلة (مجلس المحاسبة، 2022، ص 21).
- أما فيما يخص الجبابة البترولية، فهي تخضع لأحكام القانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 ، المعدل و المتمم ، و المتعلق بالمحروقات. يتكون النظام الجبائي الغير مستدام، المطبق على نشاطات البحث و الاستغلال على المحروقات (بعلة، 2018، ص 174)، من الضرائب و الرسوم الأتية :
  - الرسم المساحي ؛
  - الإتاوة على إنتاج المحروقات ؛
  - الرسم على الدخل البترولي (TRP) ؛
  - الضريبة التكميلية على النتيجة (ICR) ؛
  - حقوق و رسوم أخرى غير قابلة للحسم، مطبقة على نشاطات البحث و/ أو استغلال المحروقات.

في سنة 2019، كانت مساهمة الجباية البترولية تقدر بـ 38,18 % من الإيرادات العامة للدولة أي ما يقارب 2 518 مليار دج، بينما سنة 2022، ارتفعت الى 3 212 مليار دج، ما يمثل 45,88 % من الإيرادات الإجمالية المراد بلوغها.

## 2-2- تطور إيرادات الجباية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة 2000-2022

من أجل التمكن من تفحص نمو الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2000 – 2000، يعرض الشكل الموالي تطور كل من إيرادات الجباية العادية والجبائية البترولية.

### الشكل رقم 2 : تطور إيرادات الجباية العادية والجبائية البترولية خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحق رقم 1.

نلاحظ من خلال البيان للفترة 2000 - 2022، أن إيرادات الجباية العادية كانت أكبر من إيرادات الجباية البترولية قبل سنة 2011 وهذا راجع الى ضخ نسبة كبيرة من فوائض الجباية البترولية المحددة مقارنة بالسعر الجبائي المرجعي في صندوق ضبط الموارد.

بعد سنة 2011، لاحظنا أن حجم إيرادات الجباية العادية كان ينمو أكبر من حجم إيرادات الجباية البترولية إلى أن انخفضت بين سنوات 2019 و 2022 وبعدها استمرت في الارتفاع إلى أن بلغت ذروتها في سنة 2022 حيث أصبحت الجباية البترولية أكبر من الجباية العادية بسبب تقلبات أسعار النفط في السوق الدولي.

## 3-2- تحصيل الإيرادات الجبائية

في مجال المحاسبة العمومية، كل محاسب ملزم (OUDAI, 2018, p 34) بإجراء تحصيل الحقوق المرخصة من قبل الأمر بالصرف، عن طريق التحصيل الودي أو اللجوء إلى التحصيل الجبري بقوة القانون.

غير أنه فيما يتعلق بالحقوق الجبائية، تعبر عن جميع العمليات التي تهدف إلى الحصول على دفع الضرائب من قبل المكلفين لفائدة الخزينة العمومية. يشمل التحصيل، الضرائب والرسوم موضوع التصريح الذاتي من طرف المكلفين بالضريبة وكذلك المبالغ المصفاة من قبل الإدارة الجبائية التي تقع على عاتق الخاضعين للضريبة (BOUVIER, ESCLASSAN, & LASSALE, 2014, p 400). سنويا، يتم تقييم فعالية الإدارة الجبائية من خلال نسبة تحصيل الإيرادات الجبائية المدرجة في إطار قانون المالية السنوي أو التكميلي. الجدول الموالي يوضح نسب التحصيل أو الإنجاز لمختلف الإيرادات الجبائية المتعلقة بسنة 2019.

### الجدول رقم 1 : إنجازات الإيرادات الجبائية لسنة 2019

الوحدة للمبالغ : مليار دج

العناصر	التقديرات (1)	الانجازات (2)	الفرق (1)-(2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	وزن الانجازات العام/(2)	
الجبائية العادية:	الضرائب المباشرة	1 454	1266	188	87,1%	19,2%
	التسجيل والطابع	108	84	24	77,8%	1,3%
	الضرائب على الأعمال	1 120	1129	- 9	100,8%	17,1%
	الضرائب غير المباشرة	10	5	5	50,0%	0,1%
	حقوق الجمارك	349	365	- 16	104,6%	5,5%
	المجموع	3 041	2 849	192	93,7%	43,2%
الإيرادات الأخرى	752	1227	- 475	163,2%	18,6%	
مجموع الإيرادات العادية	3 793	4 076	- 283	107,5%	61,8%	
الجبائية البترولية	2 714	2518	196	92,8%	38,2%	
المجموع العام للإيرادات	6 507	6 594	- 87	101,3%	100%	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات قانون تسوية الميزانية لسنة 2019.

حسب تقرير مجلس المحاسبة (2022، ص 39) بلغ العدد الإجمالي لإجراءات التحصيل المتخذة من طرف مصالح إدارة الضرائب سنة 2019 ما يقارب 603 437 إجراء، منها : 71,58 % إخطار مرسل إلى المكلفين المعنيين، 26,40 % إشعار للغير الحائز، 1,72 % رزنامة دفع بالتقسيت و 0,30 % إجراء متعلق المتعلقة بالعلق المؤقت، الحجز والبيع.

تجدر الإشارة، أنه في مجال تحصيل الإيرادات، يمكن تجاوز المبالغ المتوقعة في إطار قوانين المالية السنوية أو التكميلية كما هو مبين في الجدول السابق إذ بلغت نسبة تحصيل أو انجاز بعض الضرائب والرسوم أكثر من 100 % مقارنة بالتقديرات.

### 2- عرض تحليلي لميزانية التسيير في الجزائر

يعرض هذا العنصر مكونات ميزانية التسيير، نسب تغطية الجبائية العادية لميزانية التسيير واحتياج تمويلها و علاقة إتمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبائية العادية وإيرادات الجبائية البترولية.

**2-1- مكونات ميزانية التسيير**

تنقسم نفقات الميزانية العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث تظهر الأغلفة المالية المخصصة لميزانية التسيير لكل دائرة وزارية في الجدول (ب) الملحق كل سنة لقانون المالية، بينما نجد ميزانية التجهيز تظهر في شكل تراخيص برامج و إعمادات الدفع موزعة لكل قطاع في الجدول (ج) الملحق لنفس القانون.

تتكون ميزانية التجهيز للدولة من عمليات الاستثمار وعمليات الرأسمال. يتم تسجيل هذه العمليات، في إطار قانون المالية، في شكل ترخيص البرامج (AP) والتمويل في شكل إعمادات الدفع (CP) كما هو مبين في الجدول الملحق 2.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير، تضمن تغطية النفقات العادية، كالمرتبات ونفقات سير المصالح والتكاليف المشتركة غير الموزعة، اللازمة للسير الحسن للخدمات لمختلف الإدارات العمومية التي تدخل إعماداتها ضمن الميزانية العامة للدولة.

فعلى سبيل المثال، في سنة 2019، تم تنفيذ إعمادات التسيير المخصصة لمختلف الدوائر الوزارية والتكاليف المشتركة كما هو مبين في الشكل الآتي :

**الجدول رقم 2 : إستهلاك إعمادات التسيير لسنة 2019**

الوحدة للمبالغ : مليار دج

المجموع	التكاليف المشتركة	الدوائر الوزارية	التعيين
4 954	678	4 276	الإعتمادات الأولية (1)
	-166	166	(2) التغييرات
4 954	512	4 442	الإعتمادات المراجعة (1)+(2)
4 768	420	4 348	الإعتمادات المستهلكة (3)
186	92	94	الرصيد (3)-(1)+(2)
% 96	% 82	% 98	نسبة الإستهلاك ((3)/(1)+(2))

المصدر: التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019، ص 49.

الملاحظ أن الجدول أشار إلى نسبة استهلاك إجمالي للإعتمادات قدرت بـ 96 % مقارنة بالإعتمادات المراجعة بعد تخصيص التكاليف المشتركة.

كما صنفنا المادة 24 من القانون رقم 84-17، السالف الذكر، نفقات التسيير إلى أربع عناوين :

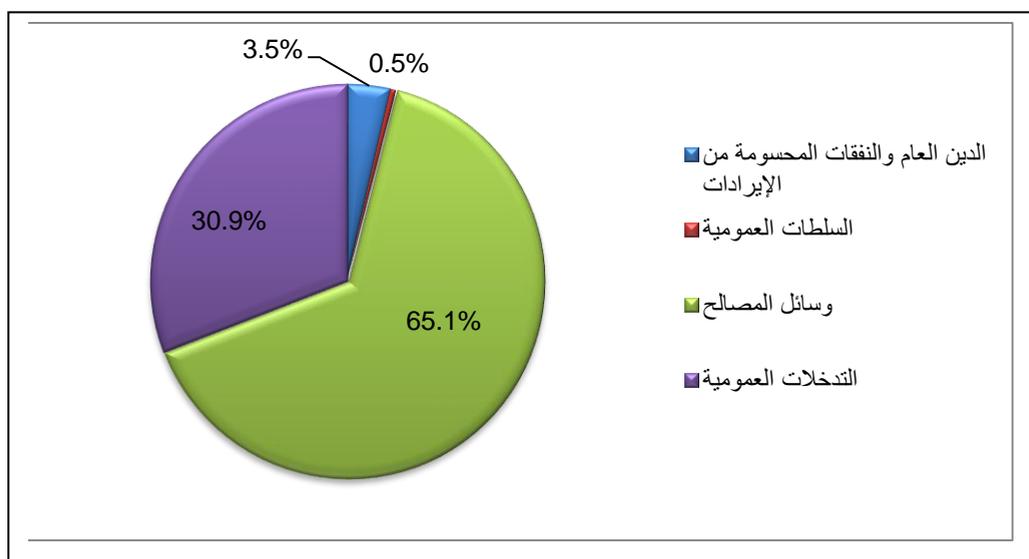
- تكاليف الدين والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- وسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

يشمل العنوان الأول الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات كالدين القابل للاهلاك، الدين العائم، المعاشات العسكرية، والنفقات المحسومة من الإيرادات. بينما العنوان الثاني والخاص بالسلطات العمومية موجه لفائدة مختلف الهيئات العمومية كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة وهيئات دستورية أخرى.

فيما يخص العنوان الثالث، يشمل وسائل المصالح كمرتبات الموظفين والأعوان المتعاقدين لمختلف الإدارات العمومية، المنح والمعاشات، الأعباء الاجتماعية، الأدوات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة العادية، إعانات التسيير لفائدة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كالمستشفيات أو ذات الطابع الثقافي والعلمي والمهني كالجامعات و نفقات مختلفة (Ministère des finances, 2021, p 15). أما العنوان الرابع في نفقات التسيير يشمل التدخلات العمومية المتمثلة في مختلف مساهمات الدولة المتعلقة بتمويل النشاطات السياسية، النشاطات الدولية في مختلف الهيئات، النشاطات التربوية، الثقافية والرياضية، النشاطات الاقتصادية للتكفل بالتزامات الخدمة العمومية لفائدة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، النشاطات الاجتماعية كالمساعدة والتضامن، ونشاطات الحركة الجموعية.

فعلى سبيل المثال، فيما يخص نفقات التسيير المنجزة في سنة 2019 وزعت حسب العناوين كما هو مبين في الملحق 5 و في الشكل الآتي :

### الشكل رقم 3 : مكونات إنجازات ميزانية التسيير للدولة لسنة 2019



**المصدر:** من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019، ص 57.

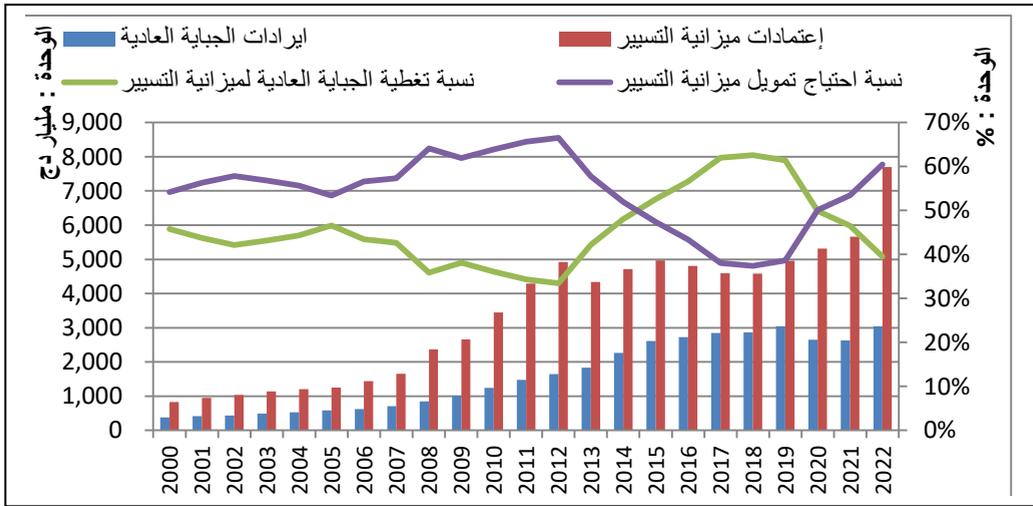
يظهر البيان السابق، هيمنة كل من نفقات وسائل المصالح 65,1 % و التدخلات العمومية 30,9 % على نفقات تكاليف الدين ومخصصات السلطات العمومية التي لم تمثل سوى على التوالي 3,5 % و 0,5 % من إجمالي النفقات لسنة 2019.

كما لاحظنا في الجدول الملحق 5 أن مرتبات المستخدمين مثلت أعلى مستوى بـ 37,8 % متبوعة بالنشاط الاجتماعي كالمساعدة والتضامن بـ 21,5 % من إجمالي نفقات التسيير المنجزة لسنة 2019.

## 2-2- نسب تغطية الجباية العادية لميزانية التسيير واحتياج تمويلها

القاعدة العامة المعمول بها في مجال المالية العمومية من أجل ضمان التنمية المستدامة وتفاذي أي اختلال ممكن في الميزانية العامة للدولة (OUDAI, 2016, p164) هي أن النفقات الدائمة يتم تمويلها عن طريق إيرادات دائمة أو بالأحرى، اعتمادات ميزانية التسيير يتم تغطيتها بواسطة الإيرادات المتأتية من الجباية العادية لأن إيرادات الجباية البترولية أو الإيرادات الأخرى عبارة عن إيرادات غير متجددة. تشكل إحصاءات المالية العمومية أساس التحليل الجبائي والميزانياتي (FMI, 2014, p1). ولهذا الغرض، الجدول الملحق 3 يعرض نسب تغطية إيرادات الجباية العادية لميزانية التسيير واحتياج تمويلها دون اللجوء إلى الإيرادات الغير متجددة والمبينة في الشكل الموالي للفترة 2000-2022.

**الشكل رقم 4 : نسب تغطية إيرادات الجباية العادية لإعمادات ميزانية التسيير واحتياج تمويلها**



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحق 3.

الشكل السابق يعكس مستوى تمويل اعتمادات ميزانية التسيير عن طريق إيرادات الجباية العادية أو بطريقة أخرى مستوى استقلالية ميزانية التسيير من الإيرادات غير الجارية أو غير المتجددة. الملاحظ أيضا، خلال الفترة 2000-،2022 تطور اعتمادات ميزانية التسيير كان أكبر بكثير من تطور إيرادات الجباية العادية وهو ما أدى إلى تسجيل نسب تغطية متفاوتة بين سنة وأخرى حيث سجلت سنة 2012 أدنى مستوياتها بنسبة 33 % لترتفع إلى غاية سنة 2018 لتصل 63 % ثم بعد ذلك تبدأ في الإنخفاض التدريجي لتصل في سنة 2022 إلى 40 %.

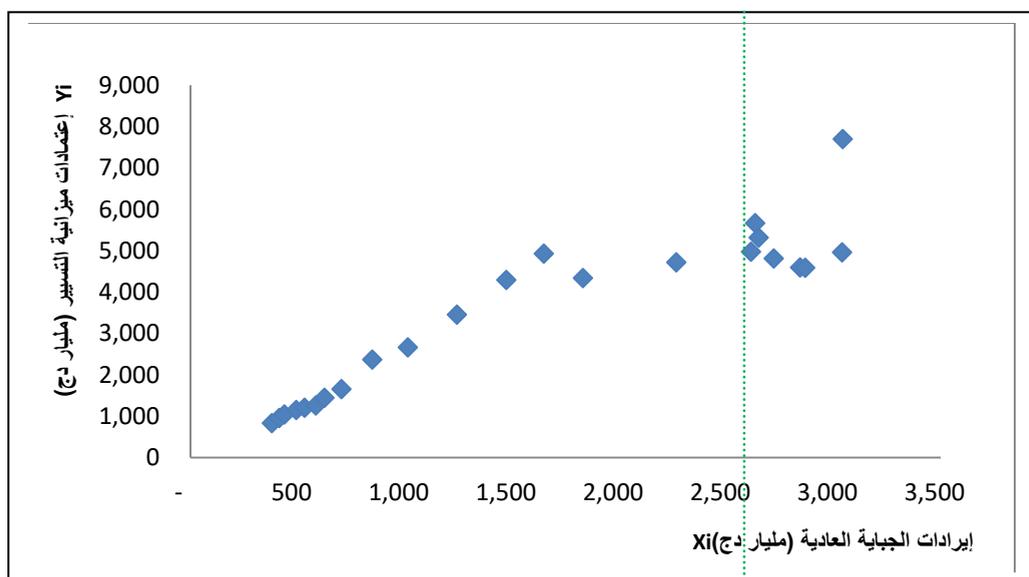
من خلال الشكل، يتضح بأن معدل تغطية الجباية العادية لميزانية التسيير يبقى ضعيف نسبيا، حيث بلغ أعلى مستوياته خلال السنوات 2017 - 2019 وهذا راجع إلى انخفاض اعتمادات ميزانية التسيير وتأثر صندوق ضبط الإيرادات بسبب تقلبات أسعار المحروقات (HADJ MOUSSA, 2021, p 26). وعليه، تحتاج ميزانية التسيير، في سنة 2022، من أجل تمويل عجزها بإيرادات متجددة من الجباية العادية إلى ما يقارب 60 % من الإعتمادات المخصصة.

### 2-3- علاقة إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبابة العادية وإيرادات الجبابة البترولية

يمكن دراسة العلاقة بين متغيرين، بالنسبة للارتباط، عن طريق تمثيل بياني يوضح حجم تأثير متغير على متغير آخر وذلك بوضع نقاط المعطيات على محور أفقي ومحور عمودي. يسمى هذا التمثيل البياني (1 p, 2012, RAKOTOMALALA) سحابة النقاط، أو مخطط التشتت، أو مخطط الإنتشار أو مخطط التبعثر والذي يسمح بإظهار قوة العلاقة الخطية بين متغيرين وهذا حسب توزيع النقاط في المخطط.

يوضح الشكل 5 أدناه العلاقة الموجودة بين إعمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجبابة العادية وهذا باستعمال معطيات الجدولين الملحقين 1 و 2.

الشكل رقم 5 : سحابة نقاط تبين علاقة إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبابة العادية

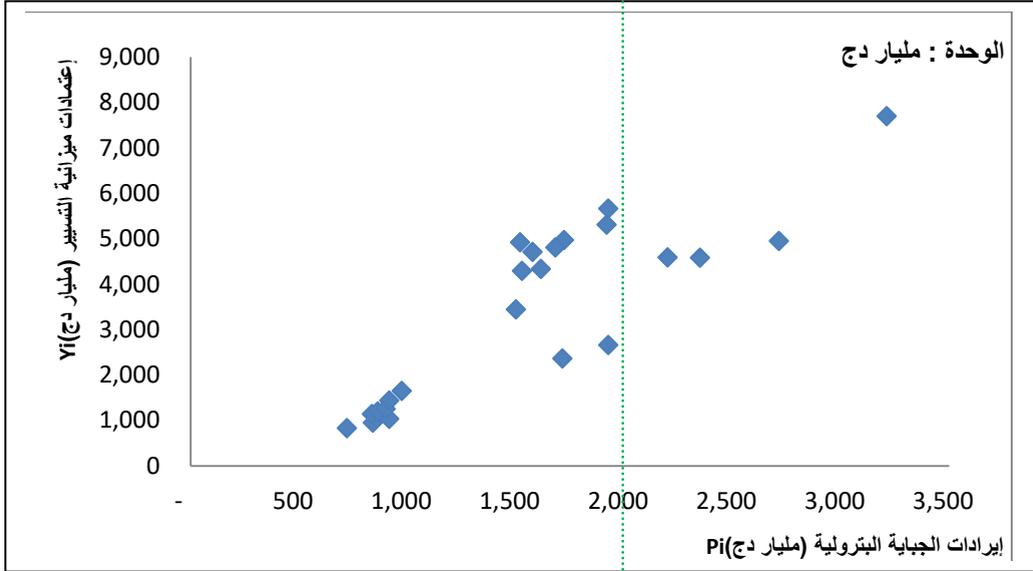


المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحقين 1 و 2.

نلاحظ من الشكل السابق وجود علاقة متزايدة بين المتغيرين والتي تعبر عن ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبابة العادية. غير أن هذا الارتباط، قوي لما كان مبلغ إيرادات الجبابة العادية أقل من 2 600 مليار دينار والتي توافق تقريبا سنة 2014 وضعيف عند تجاوز هذا المبلغ حيث النقاط أصبحت متباعدة، فعل سبيل المثل لا الحصر لما كان نفس مبلغ إيرادات الجبابة العادية 3 000 مليار دينار لاحظنا وجود مستويين مختلفين لإعمادات ميزانية التسيير 5 000 و 7 700 مليار دج والموافقين لسنتي 2019 و 2022.

ولهذا الغرض، نقوم أيضا بدراسة العلاقة الموجودة بين إعمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجبابة البترولية كما هي مبينة في الشكل 5 أدناه وذلك باستعمال معطيات الجدولين الملحقين 1 و 2.

## الشكل رقم 6 : سحابة نقاط تبين علاقة إعتمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية البترولية



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الملحقين 1 و 2.

الملاحظ من الشكل السابق، وجود علاقة ضعيفة بين إعتمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجباية البترولية لما كان مبلغ هذه الأخيرة أقل من 2 000 مليار دج، الموافق تقريبا لسنة 2014، حيث كانت النقاط متباعدة. بينما لما تجاوزت هذا المبلغ، لاحظنا ارتباط قوي و متزايد بين المتغيرين حيث درجة التشتت بين النقاط أصبحت ضعيفة. ومن أجل تأكيد النتائج المتوصل إليها من خلال البيانيين السابقين نقوم بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات لفترتين مختلفتين؛ الفترة 2000-2022 والفترة 2014-2022.

**3- معاملات ارتباط إعتمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية**  
نقوم بعرض مفهوم معامل الارتباط وبعد ذلك القيام بحساب معاملات الارتباط بين مختلف المتغيرات من جهة إعتمادات ميزانية التسيير ومن جهة أخرى إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية.

### 3-1- مفهوم معامل الارتباط

معامل الارتباط R هو مقياس لشدة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين خلال فترة معينة .  
يحسب (DORIATH, LOZATO, MENDES, & NICOLLE, 2008, p 293) معامل الارتباط R على النحو التالي :

$$R = \frac{\text{Cov}(X, Y)}{\sigma(X) \cdot \sigma(Y)}$$

وبعبارة أخرى (BARATAY, 2014, p 108) :

$$R = \frac{\sum (X_i - \bar{X}) \cdot (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum (X_i - \bar{X})^2} \cdot \sqrt{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}}$$

حيث تمثل المتغيرات مايلي :

- التباين المشترك بين X و Y :

$$\text{Cov}(X, Y) = \sum (X_i - \bar{X}) \cdot (Y_i - \bar{Y})$$

- الانحراف المعياري لـ X :

$$\sigma(X) = \sqrt{\sum (X_i - \bar{X})^2}$$

- الانحراف المعياري لـ Y :

$$\sigma(Y) = \sqrt{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

- المتوسط الحسابي  $\bar{X}$  :

$$\bar{X} = \frac{\sum N_i \cdot X_i}{N}$$

- المتوسط الحسابي  $\bar{Y}$  :

$$\bar{Y} = \frac{\sum N_i \cdot Y_i}{N}$$

من أجل حساب معامل الارتباط يمكن عرض البيانات في جدول على النحو التالي:

**الجدول رقم 3 :** حساب معامل الارتباط

$X_i$	$Y_i$	$(X_i - \bar{X})$	$(Y_i - \bar{Y})$	$(X_i - \bar{X}) \cdot (Y_i - \bar{Y})$	$(X_i - \bar{X})^2$	$(Y_i - \bar{Y})^2$
$\sum$	$\sum$	00	00	$\sum$	$\sum$	$\sum$

المصدر : من إعداد الباحث.

يتمحور معامل الارتباط بين (-1) و (+1). يمكن أن يكون (VEYSSEYRE, 2006, p 28) هذا المعامل موجباً أو سالباً أو صفراً.

- $0 < R$  يعني ارتباط إيجابي بين المتغيرين ؛
- $0 > R$  يعني ارتباط سلبي بين المتغيرين ؛
- $0 = R$  يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرين.

كما يمكن عرض العلاقة بين المتغيرين  $X_i$  و  $Y_i$  في شكل تمثيل بياني لسحابة نقاط كما تم الإشارة إليه مسبقاً.

علاوة على ذلك ، كلما زاد المعامل عن الصفر ، كان الارتباط أفضل.

- $R = + 1$  يعني وجود علاقة إيجابية كاملة بين المتغيرين ؛
- $R = - 1$  يعني وجود علاقة سلبية تامة بين المتغيرين.

### 3-2- معاملات ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية

للفترة 2000-2022

نفترض المتغيرات الآتية :

- $(Y_i)$  : إعمادات ميزانية التسيير
- $(X_i)$  : إيرادات الجباية العادية
- $(P_i)$  : إيرادات الجباية البترولية

من الناحية الرياضية، تتم دراسة العلاقة الموجودة بين مختلف المتغيرات عن طريق حساب معاملات الارتباط. لهذا الغرض، نقوم بحساب أولاً معامل ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية العادية  $R(X, Y)$  ثم معامل ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجباية البترولية  $R(P, Y)$  للفترة من 2000 الى 2022 حسب معطيات الجداول الملحقه 1 و 2.

أولاً : معامل الارتباط بين إعمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجباية العادية  $R(X, Y)$

$$R(X, Y) = \frac{\sum(X_i - \bar{X}) \cdot (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(X_i - \bar{X})^2} \cdot \sqrt{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}}$$

$$R(X, Y) = \frac{40\,496\,322,60}{4\,767,95 * 9\,159,42}$$

$$R(X, Y) = 0,92$$

$0 < R(X, Y)$  موجب وقريب من الواحد 1 يعني وجود ارتباط إيجابي متين بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجباية العادية  $X_i$  خلال الفترة 2000 – 2022.

ثانيا : معامل الارتباط بين إعمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجبابة البترولية  $R (P, Y)$

$$R (P, Y) = \frac{\sum (P_i - \bar{P}) \cdot (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum (P_i - \bar{P})^2} \cdot \sqrt{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}}$$

$$R (P, Y) = \frac{24\ 397\ 737,11}{3\ 067,62 * 9\ 159,42}$$

$$R (P, Y) = 0,86$$

$0 < R (P, Y)$  موجب وقريب من الواحد 1 يعني أيضا وجود ارتباط إيجابي قوي بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجبابة البترولية  $P_i$  خلال الفترة 2000 – 2022.

من خلال النتائج المتوصل إليها للفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، يمكن القول عن جود ارتباط إيجابي بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجبابة العادية  $X_i$  أكبر من الارتباط الموجود بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجبابة البترولية  $P_i$ .

غير أن درجة التشتت لسحابة النقاط في التماثل البيانية للسابقة تستدعي دراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات وهذا للفترة من 2014 إلى 2022.

### 3-3- معاملات ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبابة العادية وإيرادات الجبابة البترولية

#### للفترة 2014-2022

نفترض نفس المتغيرات السابقة :

- $(Y_i)$  : إعمادات ميزانية التسيير
- $(X_i)$  : إيرادات الجبابة العادية
- $(P_i)$  : إيرادات الجبابة البترولية

نقوم بحساب معامل ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبابة العادية  $R (X, Y)$  من جهة ثم معامل ارتباط إعمادات ميزانية التسيير بإيرادات الجبابة البترولية  $R (P, Y)$  من جهة أخرى ولكن للفترة من 2014 إلى 2022 حسب معطيات نفس الجداول الملحقة 1 و 2.

أولا : معامل الارتباط بين إعمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجبابة العادية  $R (X, Y)$

$$R(X, Y) = \frac{\sum(X_i - \bar{X}) \cdot (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(X_i - \bar{X})^2} \cdot \sqrt{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}}$$

$$R(X, Y) = \frac{746\,177,76}{684,67 * 2\,772,88}$$

$$R(X, Y) = 0,39$$

$0 < R(X, Y)$  موجب وقريب من الصفر 0 يعني وجود ارتباط إيجابي ضعيف بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجباية العادية  $X_i$  خلال الفترة 2014 – 2022.

ثانيا : معامل الارتباط بين إعمادات ميزانية التسيير وإيرادات الجباية البترولية  $R(P, Y)$

$$R(P, Y) = \frac{\sum(P_i - \bar{P}) \cdot (Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(P_i - \bar{P})^2} \cdot \sqrt{\sum(Y_i - \bar{Y})^2}}$$

$$R(P, Y) = \frac{2\,248\,496,00}{1\,523,20 * 2\,772,88}$$

$$R(P, Y) = 0,66$$

$0 < R(P, Y)$  موجب وقريب من الواحد 1 يعني وجود ارتباط إيجابي قوي بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجباية البترولية  $P_i$  خلال الفترة 2014 – 2022.

من خلال النتائج المتوصل إليها للفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، يمكن القول عن جود ارتباط إيجابي قوي بين إعمادات ميزانية التسيير  $Y_i$  وإيرادات الجباية البترولية  $P_i$  عكس الإرتباط الموجود للفترة من 2000 الى 2022 وهذا راجع الى تذبذب سعر برمبل النفط للفترة 2014-2022 الذي أثر على عائدات الجباية البترولية  $P_i$  وتطور اعتمادات ميزانية التسيير  $Y_i$ .

## 5- الخاتمة :

إن تمويل النفقات المتجددة بإيرادات متجددة أو بالأحرى تمويل نفقات التسيير بالجباية العادية بدل الجباية البترولية لا يتعارض مع مبدأ الشمولية فيما يتعلق بعدم تخصيص ايراد معين لنفقة معينة بل ضرورة حتمية، من أجل تحقيق تنمية مستدامة عن طريق استدامة توازن الميزانية العامة للدولة والتي ترتبط بمدى

تغطية الجبابة العادية لنفقات التسيير. الملاحظ أيضا من الدراسة، هيمنة مرتبات المستخدمين والنشاط الاجتماعي كالمساعدة والتضامن فيما يخص نفقات التسيير، بينما فيما يتعلق بالجبابة العادية، هيمنة الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل للرواتب مقارنة بالضرائب والرسوم. رغم الجهود المبذولة في مجال تحسين الجبابة العادية من قبل الإدارة الجبائية، إلا أن مستوياتها تبقى لا تغطي حجم نفقات التسيير.

بناء على ما ورد في الدراسة، تم الوصول إلى النتائج الآتية :

- وجود ارتباط قوي بين تطور إعمادات ميزانية التسيير من جهة وتطور إيرادات الجبابة العادية وإيرادات الجبابة البترولية من جهة أخرى خلال الفترة 2000-2022.
- تبعية ميزانية التسيير المتكررة للجبابة البترولية الغير متجددة خاصة في الفترة 2014-2022 ؛
- ضرورة استعمال بيان سحابة النقاط من أجل الفهم الجيد للعلاقة بين المتغيرات عبر الزمن كما هو مبين في الدراسة قبل وبعد سنة 2014.
- وجود ارتباط ضعيف و نقاط تشتت متباعدة بين تطور إعمادات ميزانية التسيير وتطور إيرادات الجبابة العادية خلال الفترة 2014-2022.

وعليه، تم تأكيد الفرضية، أنه في البلدان ذات الإقتصاد الريعي كالجزائر مثلا، ترتبط إعمادات ميزانية التسيير زيادة على إيرادات الجبابة العادية بإيرادات الجبابة البترولية.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نقترح جملة من التوصيات التي يمكن أن تعود بالفائدة في تسيير الميزانية العامة للدولة وتتمثل فيما يلي :

- تشجيع الجبابة العادية باعتبارها أكثر استقرار وأقل تذبذب من الجبابة البترولية من أجل ضمان التنمية المستدامة و تفادي تبعية ميزانية التسيير للدولة للإيرادات المتأتية من الجبابة البترولية.
- الاعتماد على التسيير بالنتائج في إصلاح الميزانية العامة للدولة وذلك بتطبيق القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية.
- تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الرفع من مستوى الوعاء الضريبي.
- ترشيد نفقات التسيير وتشجيع التحصيل الضريبي.
- رقمنة النظام الميزانياتي والمحاسبي للدولة من أجل الرفع من فعالية وشفافية السياستين الميزانية والجبابة.

إن موضوع الجبابة العادية وميزانية التسيير يبقى مفتوحا لمواضيع بحث مستقبلية يمكن أن تساهم في إثرائه، ولهذا نقترح أفاق الدراسة الآتية :

- خريطة مخاطر تمويل ميزانية التسيير عن طريق الجبابة البترولية ؛
- كيفية معالجة مخاطر تبعية ميزانية التسيير للجبابة البترولية ؛
- دور الإطار الميزانياتي المتوسط المدى في تفعيل واستدامة الجبابة العادية.

## 6- المراجع :

- BARATAY Christelle (2014), Exercices avec corrigés détaillés de contrôle de gestion, Gualino éditeur, Lextenso éditions, France.
- BOUVIER Michel, ESCLASSAN Marie-Christine, & LASSALE Jean-Pierre (2014), Finances publiques, LGDJ, France.
- DORIATH Brigitte, LOZATO Michel, MENDES Paula, & NICOLLE Pascal (2008), Comptabilité, Gestion des Organisations, DUNOD, France.
- OUDAI Moussa (2018), Cours de comptabilité publique 1, polycopié destiné aux étudiants inscrits en deuxième année master en comptabilité et finances, Ecole Supérieure de Commerce, Algérie.
- RAKOTOMALALA Ricco (2012), Analyse de corrélation, Université de Lille 2, France.
- VEYSSEYRE Renée (2006), Statistique et probabilités pour l'ingénieur, DUNOD, France.
- OUDAI Moussa (2016), Impact de la gouvernance financière par la performance sur l'efficacité de la politique budgétaire en Algérie, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Ecole Supérieure de Commerce, Algérie.
- HADJ Moussa Nacima (2021), Fonds de régulation des recettes algérienne entre nécessité et gaspillage des ressources rares de l'État (2000-2020), Revue internationale de la performance économique, Algérie, Vol. 4, N° 3, pp 19-35.

بوزيدة حميد (2007)، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

بعلة الطاهر(2018)، أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة 2014-2018، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، ص ص. 171-182.

ششوي حسنى، عيان شهرزاد (2020)، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019، مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، ص ص. 92-114.

قمبرور محمد أمين ، حراق مصباح(2021)، أثر إيرادات الجبابة العادية على الميزانية العامة في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية للفترة 1992-2018 ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، ص ص. 17-38.

مسعي مراد، جبار صلاح الدين (2019)، إيرادات أملاك الدولة بين إلزامية تثمين الأملاك وضرورة تحفيز الاستثمار، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، ص ص. 1033-1059.

مجلس المحاسبة (2022)، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019، الجزائر.

- Ministère des finances (2021), Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2021, Algérie.
- FMI (2014), Manuel de statistiques de finances publiques, éd. FMI, Etats-Unis.

#### النصوص القانونية :

- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية.
- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية.
- قوانين المالية السنوية أو التكميلية للسنوات من 2000 إلى 2022.
- القانون رقم 22-04 المؤرخ 25 أبريل 2005 المتعلق بقانون تسوية الميزانية لسنة 2019.
- القانون رقم 05-07 المؤرخ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022.
- قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2022.
- قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2022.
- قانون التسجيل لسنة 2022.
- قانون الطابع لسنة 2022.
- قانون الجمارك لسنة 2022.

## 7- الملاحق

## الملحق 1 : تطور الإيرادات المطبقة على ميزانية الدولة للسنوات من 2000 إلى 2022

الوحدة : مليار دج

السنوات	الجبائية العادية						الإيرادات الأخرى	مجموع الإيرادات العادية	الجبائية البنزوية للميزانية	المجموع العام للإيرادات
	الضرائب المباشرة	الضرائب على الأعمال	التسجيل والطابع	الضرائب غير المباشرة	حقوق الجمارك	المجموع				
2000	89	15	185	1	90	380	91	471	720	1 191
2001	97	18	201	1	98	415	148	563	841	1 404
2002	99	18	211	1	109	438	146	584	916	1 500
2003	110	19	227	1	136	493	146	639	836	1 475
2004	124	20	242	1	145	532	134	666	862	1 528
2005	156	20	278	1	130	585	146	731	899	1 630
2006	182	20	305	1	117	625	142	767	916	1 683
2007	253	25	307	1	119	705	153	858	973	1 831
2008	296	29	380	1	142	848	200	1 048	1 715	2 763
2009	337	31	466	1	179	1 014	238	1 252	1 927	3 179
2010	508	38	526	2	170	1 244	178	1 422	1 501	2 923
2011	608	40	571	2	253	1 474	195	1 669	1 529	3 198
2012	757	43	615	2	232	1 649	301	1 950	1 519	3 469
2013	903	49	649	2	228	1 831	373	2 204	1 616	3 820
2014	866	59	853	3	486	2 267	373	2 640	1 578	4 218
2015	981	85	989	4	557	2 616	614	3 230	1 723	4 953
2016	1 058	90	1 014	5	555	2 722	343	3 065	1 682	4 747
2017	1 297	115	1 078	10	345	2 845	590	3 435	2 200	5 635
2018	1 344	103	1 075	8	339	2 869	1 205	4 074	2 350	6 424
2019	1 454	108	1 120	10	349	3 041	752	3 793	2 714	6 507
2020	1 254	62	997	30	309	2 652	757	3 409	1 919	5 328
2021	1 206	62	1 050	5	312	2 635	769	3 404	1 927	5 331
2022	1 312	93	1 251	20	368	3 044	744	3 788	3 212	7 000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية السنوية أو التكميلية للسنوات من 2000 إلى 2022.

## الملحق 2 : تطور النفقات المطبقة على ميزانية الدولة للسنوات من 2000 إلى 2022

الوحدة : مليار دج

تراخيص البرامج لميزانية التجهيز	المجموع العام للنفقات	إعتمادات الدفع لميزانية التجهيز	إعتمادات ميزانية التسيير	السنوات
346	<b>1 168</b>	338	830	<b>2000</b>
503	<b>1 608</b>	659	949	<b>2001</b>
549	<b>1 751</b>	712	1 039	<b>2002</b>
669	<b>1 930</b>	788	1 142	<b>2003</b>
573	<b>1 920</b>	720	1 200	<b>2004</b>
1 495	<b>2 303</b>	1 048	1 255	<b>2005</b>
4 311	<b>3 555</b>	2 116	1 439	<b>2006</b>
2 780	<b>3 947</b>	2 294	1 653	<b>2007</b>
2 391	<b>4 882</b>	2 519	2 363	<b>2008</b>
3 231	<b>5 474</b>	2 813	2 661	<b>2009</b>
3 332	<b>6 469</b>	3 023	3 446	<b>2010</b>
3 893	<b>8 272</b>	3 981	4 291	<b>2011</b>
2 850	<b>7 745</b>	2 820	4 925	<b>2012</b>
2 240	<b>6 880</b>	2 544	4 336	<b>2013</b>
2 744	<b>7 656</b>	2 942	4 714	<b>2014</b>
3 447	<b>8 753</b>	3 781	4 972	<b>2015</b>
1 894	<b>7 984</b>	3 177	4 807	<b>2016</b>
1 386	<b>6 882</b>	2 291	4 591	<b>2017</b>
2 770	<b>8 627</b>	4 043	4 584	<b>2018</b>
2 601	<b>8 556</b>	3 602	4 954	<b>2019</b>
1 882	<b>8 112</b>	2 798	5 314	<b>2020</b>
2 793	<b>8 642</b>	2 978	5 664	<b>2021</b>
3 079	<b>11 610</b>	3 913	7 697	<b>2022</b>

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية السنوية أو التكميلية للسنوات من 2000 إلى 2022.

## الملحق 3 : نسب تغطية الجباية العادية المقدرة لميزانية التسيير واحتياج تمويلها العادي

نسب احتياج تمويل ميزانية التسيير 100% - [(1)/(2)]	نسب تغطية الجباية العادية لميزانية التسيير (1) / (2)	إعتمادات ميزانية التسيير (مليار دج) (2)	الجبائية العادية (مليار دج) (1)	السنوات
54%	46%	830	380	2000
56%	44%	949	415	2001
58%	42%	1 039	438	2002
57%	43%	1 142	493	2003
56%	44%	1 200	532	2004
53%	47%	1 255	585	2005
57%	43%	1 439	625	2006
57%	43%	1 653	705	2007
64%	36%	2 363	848	2008
62%	38%	2 661	1 014	2009
64%	36%	3 446	1 244	2010
66%	34%	4 291	1 474	2011
67%	33%	4 925	1 649	2012
58%	42%	4 336	1 831	2013
52%	48%	4 714	2 267	2014
47%	53%	4 972	2 616	2015
43%	57%	4 807	2 722	2016
38%	62%	4 591	2 845	2017
37%	63%	4 584	2 869	2018
39%	61%	4 954	3 041	2019
50%	50%	5 314	2 652	2020
53%	47%	5 664	2 635	2021
60%	40%	7 697	3 044	2022

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية السنوية أو التكميلية للسنوات من 2000 إلى 2022.

## الملحق 4 : بنية انجازات الإيرادات العامة لميزانية الدولة لسنة 2019

العناصر	المبالغ المحصلة (مليار دج)	البنية الداخلية للمبالغ المحصلة	بنية المبالغ المحصلة / العادية	بنية المبالغ المحصلة / مجموع الإيرادات العادية	بنية المبالغ المحصلة / المجموع العام للإيرادات	
الضرائب المباشرة، منها :	1 266	100%	44,4%	31,1%	19,2%	
	774	61,1%	27,2%	19,0%	11,7%	
	89	7,0%	3,1%	2,2%	1,3%	
	385	30,4%	13,5%	9,4%	5,8%	
	18	1,4%	0,6%	0,4%	0,3%	
	84	100%	2,9%	2,1%	1,3%	
	الضرائب على الأعمال، منها :	1 129	100%	39,6%	27,7%	17,1%
		855	75,7%	30,0%	21,0%	13,0%
		334	29,6%	11,7%	8,2%	5,1%
		21	46,1%	18,3%	12,8%	7,9%
		85	7,5%	3,0%	2,1%	1,3%
		65	14,6%	5,8%	4,0%	2,5%
		24	2,1%	0,8%	0,6%	0,4%
		5	100%	0,3%	0,1%	0,1%
		365	100%	12,8%	9,0%	5,5%
		2 849		100%	69,9%	43,2%
	الإيرادات الأخرى، منها :	1 227	100%		30,1%	18,6%
49		4,0%		1,2%	0,7%	
150		12,2%		3,7%	2,3%	
00		65,2%		19,6%	12,1%	
150		12,2%		3,7%	2,3%	
77		6,3%		1,9%	1,2%	
1		0,1%		0,02%	0,02%	
4 076				100%	61,8%	
2 518				38,2%		
6 594				100%		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير التقني لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019 ، ص ص 34-35.

## الملحق 5 : بنية انجازات اعتمادات ميزانية التسيير للدولة لسنة 2019

بنية الانجازات المجموع / العام للتنفقات	بنية الانجازات المجموع / الفرعي	الإعتمادات المنجزة (مليار دج)	العناصر
0,0%			العنوان الأول : الدين العام والتنفقات المحسومة من الإيرادات
0,1%	2,1%	3,5	القسم 1 : الدين القابل للاهلاك
2,3%	66,4%	110,4	القسم 2 : الدين العائم
0,7%	19,2%	32,0	القسم 3 : المعاشات العسكرية
0,4%	12,3%	20,4	القسم 5 : النفقات المحسومة من الإيرادات
<b>3,5%</b>	<b>100%</b>	<b>166,3</b>	<b>المجموع الفرعي 1</b>
			العنوان الثاني : السلطات العمومية
0,5%	100,0%	21,9	القسم 1 : السلطات العمومية
<b>0,5%</b>	<b>100%</b>	<b>21,9</b>	<b>المجموع الفرعي 2</b>
			العنوان الثالث : وسائل المصالح
37,8%	58,0%	1 803,1	القسم 1 : المستخدمين -المرتبات
3,1%	4,8%	147,7	القسم 2 : المنح والمعاشات
9,4%	14,5%	449,5	القسم 3 : الاعباء الاجتماعية
2,5%	3,9%	120,7	القسم 4 : الادوات وتسيير المصالح
0,2%	0,3%	8,2	القسم 5 : أشغال الصيانة
10,4%	15,9%	493,9	القسم 6 : إعانات التسيير
1,7%	2,7%	83,4	القسم 7 : نفقات مختلفة
<b>65,1%</b>	<b>100%</b>	<b>3 106,5</b>	<b>المجموع الفرعي 3</b>
			العنوان الرابع: التدخلات العمومية
0,000%	0,000%	0,0002	القسم 1 : التدخلات العمومية
0,3%	1,1%	16,2	القسم 2 : النشاط الدولي
0,3%	0,9%	13,3	القسم 3 : النشاط التربوي والثقافي
8,8%	28,4%	418,9	القسم 4 : النشاط الاقتصادي: التشجيعات والتدخلات
21,5%	69,6%	1 025,2	القسم 6 : النشاط الاجتماعي: المساعدة والتضامن
<b>30,9%</b>	<b>100%</b>	<b>1 473,6</b>	<b>المجموع الفرعي 4</b>
<b>100%</b>		<b>4 768,3</b>	<b>المجموع العام للتنفقات</b>

**المصدر :** من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019 ، ص 77.